



لجنة حقوق الإنسان العربية
Arab Human Rights Committee

”نحو ممارسات عربية فضلى لحماية حقوق الانسان“

النشرة الإخبارية



لجنة حقوق الإنسان العربية

تناقش حالة حقوق الإنسان في المملكة العربية السعودية

ناقشت لجنة حقوق الإنسان العربية التقرير الأول المقدم من المملكة العربية السعودية حول حالة حقوق الإنسان فيها على مدار يومي 30 و31 مايو، وشهدت أعمال المناقشة حواراً تفاعلياً مع الوفد الرسمي للمملكة حول الجهود المبذولة في تفعيل وإعمال أحكام الميثاق العربي لحقوق الإنسان. وترأس الوفد السعودي معالي الدكتور بندر بن محمد العيبان رئيس هيئة حقوق الإنسان السعودية في حين ترأس الدورة العاشرة للجنة الدكتور عبد المجيد زعلاني نائب رئيس لجنة حقوق الإنسان ورئيس أعمال الدورة العاشرة بعد تنحي رئيسها الدكتور هادي بن علي الياامي. لأنه سعودي الجنسية. إعمالاً لمعايير النزاهة والحياد وضمان موضوعية المناقشات حسب ما أكد الياامي في كلمته في الجلسة الافتتاحية للجنة الميثاق .

شهدت جلسات المناقشة قيام أعضاء اللجنة بطرح تساؤلاتهم واستفساراتهم حول مدى امتثال الدولة الطرف للأحكام الواردة في الميثاق، في حين قدم وفد المملكة إجابات موسعة وعميقة على كافة الاستفسارات والأسئلة المطروحة عليهم، إضافة إلى تزويد اللجنة بمعلومات إضافية خاصة تلك التي تتعلق بها بإحصائيات ومعلومات موثقة.

وخصصت اللجنة جلسة أخيرة من دورة المناقشة للاستماع إلى ممثلين من منظمات المجتمع المدني العاملة بالمملكة، واستمعت لما قدمته من ملاحظات حول إعمال الحقوق والحريات المنصوص عليها في الميثاق العربي لحقوق الإنسان.

الحق في العمل

المستشار محمد فزيح

يعد الحق في العمل أحد الحقوق الانسانية الأساسية التي تساهم في الحفاظ على كرامة الانسان، فهو يُشعر الانسان بأهميته كجزء فاعل ومنتج في محيطه، ويصون كرامته بضمانه مستوى ملائم من العيش اللائق، من خلال ما يتقاضاه من أجر لقاء عمله. ولعله من المفيد الإشارة إلى ان الشريعة الاسلامية أولت اهتمامها بهذا الحق، والآيات الكريمة والأحاديث النبوية الشريفة متواترة في إعلاء قيمة العمل والحث عليه.

وإذا ما عرجنا على الشريعة الدولية لحقوق الانسان، نرى أنها لم تغفل هذا الحق، فقد نص الاعلان العالمي لحقوق الانسان (1948) في المادة (23) والمادة (24) على حماية هذا الحق، كما نص العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (1966) في المواد (6) و (7) منه على ذات المضمون.

والجدير بالذكر أن أقدم أجهزة الامم المتحدة هي منظمة العمل الدولية (1919) التي أنشئت في عهد عصبة الامم وأستمرت كجهاز من أجهزة الأمم المتحدة الحالية منذ (1945).

وبنظرة على الميثاق العربي لحقوق الانسان (2004)، نجد - كغيره من الصكوك الحقوقية - قد نص على الحق في العمل في المادة (34) منه.

كما أن لجنة حقوق الانسان العربية، أولت هذا الحق اهتمامها لدى استعراضها لتقارير الدول اطراف المقدمة لها، وأصدرت بشأنه العديد من التوصيات للدول المعنية، وذلك بغية إعمال هذا الحق على النحو الأمثل فيها، ويمكن الاطلاع على توصيات اللجنة فيما يخص الحق في العمل من خلال موقع لجنة حقوق الانسان العربية، حيث لا يتسع المجال هنا لذكرها.

لجنة حقوق الإنسان العربية تصدر ملاحظاتها وتوصياتها الختامية على تقرير المملكة الأردنية الهاشمية

القاهرة 2015/6/28

اعتمدت لجنة حقوق الإنسان العربية الملاحظات والتوصيات الختامية على التقرير الدوري الأول المقدم من المملكة الأردنية الهاشمية بعد مرور ثلاثة أعوام على تقديم تقريرها الوطني الأول وفقاً لأحكام المادة 48 من الميثاق العربي لحقوق الإنسان. وكانت اللجنة قد ناقشت تقرير المملكة يومي 15-16 فبراير/شباط 2016 مع وفد الدولة الطرف برئاسة سعادة سفير المملكة الأردنية الهاشمية ومندوبها لدى جامعة الدول العربية، والذي ضم ممثلين لعدد من الوزارات والمؤسسات الحكومية المعنية بموضوعات حقوق الإنسان، وقيمت المناقشات في حوار تفاعلي مفتوح تميز بقدر عالي من المهنية والجدية مع وفد الدولة الطرف، علاوة على مناقشات أخرى مع وفد من مؤسسات المجتمع المدني التي قدمت اثنا عشر تقريراً موازياً للجنة.

كما شارك في الاجتماع نائب الأمين العام للجامعة العربية السفير أحمد بن حلي، والسفيرة هيفاء ابو غزالة الأمين العام المساعد لشؤون الإعلام والاتصال، وقد أكد بن حلي على أهمية مناقشة تقارير حقوق الإنسان في الدول العربية لافتاً الى ان هذا الاجراء كان حلماً للجامعة العربية في مجال مناقشة قضايا حقوق الإنسان، خاصة وأن هذه التقارير كانت تناقش أمام المحافل الدولية بعيداً عن المناقشات في بيت العرب. وقدمت اللجنة توصياتها إلى الأردن بخصوص التدابير التشريعية والإدارية علاوة على السياسات والممارسات المطلوب اتخاذها للوفاء بالتزاماتها المنصوص عليها في الميثاق، وبخاصة في مجالات المساواة وعدم التمييز وكفالة الحق في الحياة والحماية من التعذيب واستقلال القضاء والعمل والصحة وحقوق المرأة والطفل وذوي الإعاقة. كما رحبت بالإصلاحات القانونية التي ادخلتها المملكة الأردنية الهاشمية على البنية التشريعية الوطنية التي تعالج عدداً من المشاغل الرئيسية المتصلة بحقوق الإنسان وسيادة القانون.

وطلبت اللجنة من المملكة الأردنية الهاشمية تعميم الملاحظات والتوصيات الختامية على مؤسسات الدولة، والعمل على تنفيذها، وأبدت اللجنة استعدادها لمساعدة الدولة على الوفاء بالتزاماتها عبر أي شكل للتعاون الفني.

رابط الملاحظات والتوصيات الختامية الصادرة على تقرير المملكة الأردنية الهاشمية https://www.youtube.com/watch?v=xeQ731Pwn_g



اعادة انتخاب اليامي رئيساً للجنة حقوق الانسان العربية

انتخب الدكتور هادي بن علي اليامي للمرة الثانية على التوالي رئيساً للجنة حقوق الانسان العربية، وجاء ذلك إعمالاً لنص الفقرة السابعة من المادة الخامسة والاربعين من الميثاق العربي لحقوق الانسان، كما شهد اجتماع اللجنة السابع والثلاثين انتخاب الدكتور عبد المجيد زعلاني نائباً للرئيس لولاية ثانية. وعبر اليامي بعد انتخابه رئيساً للجنة عن اعتزازه بتجديد الثقة من قبل زملائه أعضاء لجنة حقوق الانسان العربية متطلعاً إلى ان تحقق اللجنة تطلعات الدول الاطراف في تفعيل نصوص الميثاق العربي.



اطلاق التقرير السنوي السابع

لجنة حقوق الإنسان العربية

اعمالاً لنص المادة 48 من الميثاق العربي لحقوق الإنسان، حالت لجنة حقوق الإنسان العربية تقريرها السنوي السابع إلى مجلس جامعة الدول العربية، والذي تضمن ملاحظاتها وتوصياتها وفقاً لأحكام الميثاق، كما تضمن جملة فعاليتها ونشاطاتها على مدار عام 2015.

وكشف التقرير عن مجموعة من التحديات التي تعترض قيام اللجنة بولايتها على الوجه الأمثل وفقاً للممارسات الدولية والاقليمية التي تقوم بها اللجان النظرية، وقدم مجموعة من التوصيات في سبيل تعزيز دورها في مجال حماية وتعزيز حقوق الإنسان باعتبارها إحدى آليات العمل العربي المشترك.



وبين التقرير انه لم يطرأ أي تغيير على عدد الدول الأطراف في الميثاق منذ عام 2013، رغم التوصيات المتكررة التي اتخذها مجلس الجامعة على المستوى الوزاري في دوراته العادية (143) و(144). كما اوضح ان اللجنة لا تزال تبذل جهوداً متواصلة في سبيل حث الدول العربية غير الأطراف بالميثاق على سرعة المصادقة عليه؛ من خلال تبنيها لنهج تفاعلي مع المسؤولين الحكوميين المعنيين بحقوق الإنسان في هذه الدول، وبحث المعوقات التي تحول دون الإنضمام إلى الميثاق، علاوة على لقاء المعنيين في المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ومؤسسات المجتمع المدني من أجل كسب تأييدها على المصادقة.

لجنة حقوق الانسان العربية توقع مذكرة تفاهم مع الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الانسان

القاهرة 2015/6/2

وقعت لجنة حقوق الانسان العربية مع الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الانسان مذكرة تفاهم لمأسسة التعاون الفني بينهما في مقر اللجنة بالامانة العامة لجامعة الدول العربية، وذلك على هامش اعمال اجتماعها الاربعين. ووقع المذكرة رئيس لجنة حقوق الإنسان الدكتور هادي اليامي، والمشرف العام على الشبكة الدكتور علي المري. وأوضح الدكتور اليامي أن المذكرة تأتي في إطار جهود اللجنة الهادفة إلى تعزيز التعاون المشترك مع الآليات العربية لحقوق الإنسان، مشيداً بجهود الشبكة على الصعيدين العربي والدولي لحماية وتعزيز حقوق الإنسان، متطلع إلى العمل مع الشبكة لتنفيذ ما تضمنته المذكرة، وجدير بالذكر أن توقيع المذكرة يمثل استجابة للاهداف الاستراتيجية التي وضعتها اللجنة عام 2014 في سبيل تحقيق غايات الميثاق العربي لحقوق الانسان ومقاصده.



أمانة لجنة حقوق الإنسان العربية تجتمع مع وفد من المفوضية السامية لحقوق الإنسان

القاهرة 15 / 5 / 2016



في اجتماع بمقر أمانة اللجنة بالقاهرة، جرى حوار موسع بين خبراء أمانة اللجنة ووفد من المفوضية السامية لحقوق الإنسان حول نقاط التعاون والتنسيق المشترك بين الطرفين، وبخاصة حول سبل تعزيز التفاعل مع هيئات المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان، وبناء القدرات وتنظيم النشاطات المشتركة الهادفة إلى تحقيق مقاصد الميثاق العربي لحقوق الإنسان وغاياته.

وجدير بالذكر أن هذا اللقاء يأتي في إطار تعزيز تفاعل اللجنة مع الآليات الدولية لحماية حقوق الانسان تنفيذاً لخطتها الاستراتيجية التي وضعتها اللجنة عام 2014.

لجنة حقوق الإنسان العربية

تعقد حلقة نقاشية حول الميثاق العربي لحقوق الإنسان بالتعاون مع البرلمان العربي

القاهرة 10 / 1 / 2016



بحضور أعضاء لجنة حقوق الإنسان العربية وأعضاء البرلمان العربي، افتتح الدكتور هادي اليامي رئيس لجنة حقوق الإنسان العربية والأستاذ أحمد الجروان رئيس البرلمان العربي أعمال حلقة نقاشية حول «الميثاق العربي لحقوق الإنسان وآلية عمله».

أكد المشاركون في أعمال هذه الحلقة النقاشية على ضرورة تفعيل التعاون بين آليات العمل العربي المشترك بغرض تعزيز وحماية حقوق وحرية الإنسان في العالم العربي في ظل اللحظات التاريخية والمخاطر المحدقة التي تتجتاح المنطقة العربية.

وتأتي هذه الحلقة في سياق الخطوات التي تقوم بها اللجنة بغرض التعريف بأحكام الميثاق العربي لحقوق الإنسان وآليات عمل لجنة حقوق الإنسان العربية وموقعها من النظام العربي لحماية حقوق الإنسان.

وتطرقت الحلقة النقاشية للدور الهام الذي يمكن أن تقوم به البرلمانات العربية في سبيل تنفيذ التوصيات المتعلقة بالتشريعات والتي تصدرها اللجنة عقب مناقشتها لتقارير الدول الأطراف في الميثاق، وكذلك بحث خطة للتعاون المشترك بين لجنة حقوق الإنسان العربية والبرلمان العربي.

ورشة عمل تعريفية بالميثاق العربي لحقوق الإنسان للمعنيين بإنفاذ القانون

القاهرة 14-15/3/2016



لجنة حقوق الإنسان العربية تعقد ندوة حول الكرامة الإنسانية

القاهرة 16/3/2016

نظمت لجنة حقوق الإنسان العربية بمناسبة اليوم العربي لحقوق الإنسان الذي يوافق يوم 16 مارس من كل عام، وهو اليوم الذي دخل فيه الميثاق العربي لحقوق الإنسان حيز النفاذ في العام 2008، ندوة حول الكرامة الإنسانية للجميع. وكان مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري قد قرر أن يتم الاحتفال باليوم العربي لحقوق الإنسان لهذا العام 2016 تحت شعار الكرامة الإنسانية للجميع.

وقد شارك في أعمال الندوة أعضاء لجنة حقوق الإنسان العربية، بالإضافة إلى رئيس اللجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان، وممثلي الأمانة العامة وممثلي الدول الأطراف بالميثاق العربي لحقوق الإنسان، وعدد من الخبراء والمفكرين والمؤسسات الوطنية ومنظمات المجتمع المدني.

وقد افتتح الدكتور هادي بن علي اليامي رئيس اللجنة أعمال الندوة، وأشار إلى أن اليوم العربي لحقوق الإنسان، يأتي تكريماً للإنسان في الوطن العربي وللتذكير بحقوقه وحرياته، كما يأتي للتذكير بالجهود العربية المشتركة في تعزيز واحترام حقوق الإنسان والتي تكثرت بإصدار الميثاق العربي لحقوق الإنسان ودخوله حيز النفاذ، وأضاف أن عدد الدول المصادقة على الميثاق حتى الآن 14 دولة عربية، وقد تلقت لجنة حقوق الإنسان العربية منذ تأسيسها وحتى الآن 10 تقارير من الدول العربية الأطراف، وأصدرت ملاحظات وتوصيات ختامية على ثمانية من هذه التقارير.

وقد شملت الندوة تقديم أوراق عمل حول الكرامة الإنسانية في المواثيق الدولية لحقوق الإنسان قدمها الدكتور/ أحمد الفرحان، وعن الكرامة الإنسانية في الميثاق العربي لحقوق الإنسان والدايات العربية قدمها المستشار/ محمد فزيح.

نظمت لجنة حقوق الإنسان العربية ورشة عمل تعريفية بالميثاق العربي لحقوق الإنسان للمعنيين بإنفاذ القانون بمناسبة إحياء اليوم العربي لحقوق الإنسان، والتي شارك فيها عشرون مشاركاً ومشاركة من عشر بلدان عربية يمثلون الهيئات القائمة على إنفاذ القانون في تلك الدول.

وشدد أعضاء اللجنة المشاركين في أعمال الورشة على أهمية الدور الكبير الذي يجب أن يقوم به المعنيين بإنفاذ القانون في خلق توازن بين احترام الحقوق والحريات ومكافحة الإرهاب الذي بات يعصف بمكتسبات حقوق الإنسان الفردية والجماعية وأضحى يهدد سيادة الدول.

وهدفت الورشة إلى التعريف والتوعية بالنظام العربي لحقوق الإنسان وبأدوار وآليات عمل لجنة حقوق الإنسان العربية، وناقش المشاركون الحقوق الواجب كفالتها من جانب المعنيين بإنفاذ القانون من واقع أحكام الميثاق العربي لحقوق الإنسان.



لجنة حقوق الانسان العربية تعقد ورشة عمل تعريفية في جيبوتي وتزور مخيم اللاجئين اليمنيين في أبخ



اختتم وفد لجنة حقوق الإنسان العربية زيارته إلى جمهورية جيبوتي بغرض حثها علي الانضمام للميثاق العربي لحقوق الإنسان، وضم الوفد الدكتور هادي اليامي والمستشار محمد فزيح والمستشار محمد الضاحي. وعقدت اللجنة علي مدار يومين ورشتي عمل للتعريف بأحكام الميثاق بتاريخ 2016/3/20-19 واختصاص اللجنة وطريقة عملها، وخصصت الورشة الأولى للمستولين الحكوميين والثانية لمنظمات المجتمع المدني.

والتقى وفد اللجنة خلال الزيارة بوزير الداخلية، ووزيرة ترقية المرأة والتخطيط الأسري، وأمين عام وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي، والذين أبدوا ترحيبهم بجهود اللجنة ومساعدتها الحثيثة لاكتمال مصادقات الدول العربية على الميثاق، وأشارو إلى حرصهم علي تأكيد الهوية العربية لجيبوتي والسعي مع الجهات الاخرى في الدولة للعمل علي الانضمام للميثاق.



ويذكر أن وفد اللجنة قد اغتنم زيارته لجمهورية جيبوتي بتفقد الظروف الإنسانية للاجئين اليمنيين بمخيم أبخ، وذلك في سياق متابعة اللجنة للملف اليمني، ودعوة حكومة جمهورية جيبوتي للجنة لزيارة مخيم اللاجئين اليمنيين. هذا وقد سجلت اللجنة جملة من الملاحظات والتوصيات في ختام زيارتها التفقدية للمخيم والتي قدمتها للأمين العام لجامعة الدول العربية.

لجنة حقوق الإنسان العربية تحتّم زيارة رسمية لدولة الكويت

اختتمت لجنة حقوق الإنسان العربية يومي 3-4/5/2016 بدعوة من رسمية من حكومة دولة الكويت وتأتي هذه الزيارة في إطار استعدادات دولة الكويت لتقديم التقرير الأول لدولة الكويت إلى اللجنة تطبيقاً لأحكام الميثاق العربي لحقوق الإنسان، وعقدت اللجنة ورشتي عمل بالتنسيق مع وزارة الخارجية، خصصت الأولى لممثلي الوزارات والهيئات الحكومية، والثانية للمنظمات غير الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني. كما قامت اللجنة بزيارة معهد الكويت للدراسات القضائية، والهيئة العامة لشؤون ذوي الإعاقة، ووزارة الداخلية، ومركز الإيواء التابع للهيئة العامة للقوى العاملة.

وقد تناولت ورشتي العمل التعريف بالميثاق العربي لحقوق الإنسان، ودور وولاية لجنة حقوق الإنسان العربية مع التركيز على آلية دراسة التقارير والحوار التفاعلي بين اللجنة والدولة الطرف وصولاً إلى وضع الملاحظات والتوصيات الختامية ومتابعة تنفيذها.

وقد ساهمت هذه الزيارة في تكوين فكرة واسعة عن جهود دولة الكويت في إطار تعزيز وحماية حقوق الإنسان على مستوى الحكومات والمؤسسات والهيئات العامة.



لجنة حقوق الإنسان العربية تحتّم زيارتها إلى المملكة العربية السعودية



اختتمت لجنة حقوق الإنسان العربية زيارتها إلى المملكة العربية السعودية والتي استمرت لمدة يومي 30-31/3/2016. وتأتي هذه الزيارة في إطار الإستعدادات لمناقشة التقرير الأول للمملكة أمام اللجنة، وعقدت اللجنة ورشتي عمل بالتنسيق مع هيئة حقوق الإنسان، والتي خصصت الأولى للمؤسسات الرسمية والحكومية والثانية للمنظمات غير الحكومية، كما قامت اللجنة بزيارة وزارة العدل، ومركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية، وإصلاحية الحابر بالرياض.

وقد تناولت ورشتي العمل استعراض الميثاق العربي لحقوق الإنسان، والتعريف بدور وولاية لجنة حقوق الإنسان العربية مع التركيز على آلية دراسة التقارير والحوار التفاعلي بين اللجنة والدولة الطرف وصولاً إلى وضع الملاحظات والتوصيات الختامية ومتابعة تنفيذها.

وقد اسهمت الزيارة في تشكيل فكرة واسعة عن جهود المملكة المقدرة في إطار تعزيز وحماية حقوق الإنسان وخاصة التطور الذي واكب مرفق القضاء، وبخاصة جهود الإغاثة وتأهيل وتقويم المسجونين.

لجنة حقوق الإنسان العربية تشارك في أعمال المؤتمر الإقليمي الأول حول دور المفوضية السامية لتعزيز حقوق الإنسان في المنطقة العربية

الدوحة 13 - 14 / 1 / 2016



شاركت لجنة حقوق الإنسان العربية في أعمال المؤتمر الإقليمي الأول حول دور المفوضية السامية لتعزيز حقوق الإنسان في المنطقة العربية بتنظيم من اللجنة الوطنية القطرية لحقوق الإنسان والمفوضية السامية لحقوق الإنسان وجامعة الدول العربية والشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان.

وقد أكد أعضاء اللجنة على أهمية هذا المؤتمر لدوره في تقييم تجربة المفوضية في المنطقة العربية خلال السنوات الماضية من تحديات تمس التمتع بالحقوق الإنسانية التي كفلتها المواثيق العربية والدولية لحقوق الإنسان.

ودعا أعضاء اللجنة الى تطوير آليات التعاون بين لجنة حقوق الإنسان العربية والمفوضية السامية لحقوق الإنسان ومختلف الآليات ذات العلاقة بما يرتقي بالواقع الحقوقي العربي.

وبين أعضاء اللجنة أن اللجنة تعترم بناء شراكات مع الآليات الدولية وبخاصة المفوضية من خلال وضع تعليقات تفسيرية لأحكام الميثاق كما جرى العمل عليه في الآليات الدولية والإقليمية النظرية من أجل تمكين الدول الأطراف في الميثاق العربي لحقوق الإنسان من الفهم الواسع والواضح لمضمون أحكامه.

هذا وقد شارك أعضاء اللجنة في مجموعات العمل المتخصصة حول آليات حقوق الإنسان والتعاون الإقليمي، وتوسيع الفضاء الديمقراطي ودور المفوضية في دعم المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، وكذلك ورشة التعاطي مع الإجراءات الخاصة بمجلس حقوق الإنسان. كما تداخل وفد اللجنة المشارك في بعض المحاور والنقاشات، مشددين على أهمية إبراز الإيجابيات والمنجزات لدول المجلس وعدم بخس هذه الدول حقها فيما حققته من تقدم في مختلف المجالات.

لجنة حقوق الإنسان العربية تشارك في اعمال المائدة الحوارية «علاقة جامعة الدول العربية بالمجتمع المدني»

بيروت 24-25/2/2016

بدعوة من مؤسسة المجتمع المفتوح ومركز الاصفرى للمجتمع المدني والمواطنة، شاركت لجنة حقوق الإنسان العربية في اعمال المائدة الحوارية حول «العلاقة ما بين جامعة الدول العربية ومنظمات المجتمع المدني» التي نظمت في مقر الجامعة الامريكية ببيروت - الجمهورية اللبنانية.

وهدفت المائدة الحوارية الى نقاش العلاقة ما بين جامعة الدول العربية ومنظمات المجتمع المدني، والاستفادة من الخبرات والنماذج والاليات التي تستخدمها مختلف المنظمات الدولية والاقليمية، وكذلك بحث امكانية تطبيق هذه الخبرات والنماذج والاليات في منظومة الجامعة.

وكان المستشار محمد الضاحي قد قدم شرحا واسعا عن دور اللجنة ومشاركة المجتمع المدني في اعمالها وبخاصة تقديم التقارير الموازية وحضور جلسات الاستماع.

وشارك في اعمال المائدة الحوارية (14) شخصا يمثلون خبراء وعاملين في جامعة الدول العربية والاتحاد الافريقي والاتحاد الاوربي ومنظمات المجتمع المدني.



لجنة حقوق الانسان العربية تشارك في المؤتمر العام الثاني حول «حقوق الانسان بدول مجلس التعاون الخليجي» «منظومة حقوق الانسان...» التحديات الوطنية والاقليمية والدولية»

المنامة 23/1/2016

شاركت لجنة حقوق الانسان العربية في المؤتمر العام الثاني لحقوق الانسان بدول مجلس التعاون الخليجي الذي عقد في مدينة المنامة. وقد انعقد المؤتمر تحت رعاية وبحضور رئيس مجلس النواب بمملكة البحرين السيد أحمد الملا، كما حضر الافتتاح السيد علي بن صالح الصالح رئيس مجلس الشورى بمملكة البحرين، والدكتور أحمد الجروان رئيس البرلمان العربي، ورئيس اللجنة العربية الدائمة لحقوق الانسان.

وقد خصص للجنة حقوق الانسان العربية فرصة المشاركة في الجلسة الافتتاحية للمؤتمر بكلمة قدمها رئيس اللجنة، تطرق فيها الى الأهمية التي يكتسبها هذا الموضوع، كما تمت الإشارة إلى التعريف بلجنة الميثاق والدور الذي تضطلع به في مجال حماية وتعزيز حقوق الانسان في المنطقة العربية. وقد دارت جلسات المؤتمر حول محورين أساسيين هما: بناء وتطوير منظومة حقوق الانسان في دول مجلس التعاون الخليجي، وحقوق الانسان والتحديات الوطنية والاقليمية والدولية.

وقد حضر هذا المؤتمر عدد من الجهات الحكومية، وغير الحكومية، والمهتمين بالشأن الحقوقي من داخل وخارج مملكة البحرين.

لجنة حقوق الإنسان العربية
تشارك في اعمال الورشة التدريبية حول
«انشاء المؤسسات الوطنية وفق مبادئ باريس
ودورها في النظام الدولي»

الدوحة 11-12/4/2016

شاركت لجنة حقوق الإنسان العربية في أعمال الورشة التدريبية حول انشاء المؤسسات الوطنية وفق مبادئ باريس ودورها في النظام الدولي التي نظمت في الدوحة .

وقد جاءت أعمال هذه الدورة على خلفية افتتاح المكتب الإقليمي لمنتدى آسيا والمحيط الهادي في مقر اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بقطر ليكون بؤرة تقديم الدعم والخبرة الأكاديمية والعملية للمؤسسات الوطنية العربية.

وجدير بالذكر أن الأستاذ/ جابر المري (عضو اللجنة) قدم مداخلة حول «علاقة لجنة حقوق الإنسان العربية بالمؤسسات الوطنية العربية المعنية بحقوق الإنسان» في أعمال الجلسة الرابعة، وتناولت الورقة التعريف باللجنة وأهدافها وأدوارها وبخاصة مراجعة التدابير التي تتخذها الدول الأطراف في مجال أعمال الحقوق والحريات المنصوص عليها في احكام الميثاق العربي لحقوق الإنسان وبيان التقدم المحرز للتمتع بها. كما استعرض تطور علاقة اللجنة مع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان منذ تأسيسها عام 2009 حتى تاريخه.



لجنة حقوق الإنسان العربية
تشارك في أعمال ندوة الخبراء حول الحق في الحياة

جنيف 11-13/5/2016



شارك الدكتور عبد المجيد زعلاني نائب رئيس اللجنة في أعمال ندوة الخبراء حول الحق في الحياة، ونظم الندوة المقرر الخاص المعني بحالات الإعدام خارج القضاء أو بإجراءات موجزة أو تعسفا بالتعاون مع أكاديمية جنيف للقانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان.

وجمعت الندوة خبراء لعرض التجارب ذات الصلة بممارسة الحق في الحياة وعرض الأعمال الفكرية للمؤسسات الأكاديمية التي يعملون بها، وذلك للوقوف على ما تم إنجازه فيما يخص التطورات القانونية والقضائية على الصعيدين الدولي والوطني لمزيد من الحماية لهذا الحق.

وركز المتدخلون على تحديات معاصرة تمس مباشر الحق في الحياة وبخاصة في النزاعات المسلحة وحماية المجموعات الأكثر هشاشة، والبحث عن حالات الإعدام خارج القضاء أو بإجراءات موجزة أو تعسفا.

لجنة حقوق الإنسان العربية تشارك
في دورة تدريب المدربين حول تقديم التقارير
إلى هيئات المعاهدات

عمان 10-14/4/2016

بناء على دعوة من برنامج بناء القدرات حول هيئات المعاهدات بمكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان بالأمم المتحدة، شاركت لجنة حقوق الإنسان العربية في «دورة تدريب المدربين حول تقديم التقارير إلى هيئات المعاهدات»، ويأتي انعقاد هذه الدورة تنفيذاً لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الصادر في ابريل/نيسان 2014 بدعم مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان للدول الأعضاء في بناء قدراتها على تنفيذ التزاماتها بموجب المعاهدات وتقديم المساعدة التقنية وبناء القدرات.

وقد شارك في هذه الدورة (36) مشارك يمثلون وزارات الخارجية والعدل من (15) دولة عربية، بالإضافة إلى منظمة التعاون الإسلامي ولجنة حقوق الإنسان العربية.

لجنة حقوق الإنسان العربية
تشارك في أعمال ورشة
العمل الثالثة للمنظمات العربية
المتخصصة حول مسودة
مشروع الاستراتيجية العربية
لحقوق الإنسان



القاهرة 17-18/4/2015

شارك الأستاذ/ جابر المري عضو لجنة حقوق الإنسان العربية في أعمال ورشة العمل الثالثة والاحيرة لمناقشة محتوى مسودة مشروع الاستراتيجية العربية لحقوق الإنسان، وذلك تمهيداً لعرضها على اللجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان ورفعها الى مجلس الجامعة على المستوى الوزاري لإقرارها. وقد قدم ملاحظات اللجنة على مسودة المشروع، وبخاصة تلك المتعلقة بأعمال أحكام الميثاق العربي لحقوق الإنسان وتحقيق مقاصد لجنة حقوق الإنسان العربية.

وكانت اللجنة قد شاركت في لقاء فريق الخبراء لمناقشة مسودة مشروع الاستراتيجية بالإضافة إلى الاجتماع التشاوري الثاني للمؤسسات الوطنية العربية لحقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني العاملة في مجال حقوق الإنسان.

In its ordinary session No. 16 the Council of the League of Arab States at the Summit level adopted the "Arab Charter on Human Rights (ACHR)" by its resolution No. 270 dated 23/5/2004.

The ACHR has entered into force on 15/3/2008 after the elapse of two months from depositing the 7th document of ratification to the General Secretariat (GS) of the League of Arab States (LAS), pursuant to Para. 2 of Article 49 of the Charter. These States are: Jordan, Arab United Emirates, Bahrain, Syria, Palestine, Libya and Algeria.

The ACHR consists of a preamble and 4 sections that include 53 articles that cover all civil, political, economic, social and cultural rights as well as the Charter mechanism represented in the "Arab Human Rights Committee (AHRC)".

The AHRC was established to consider the reports of the State parties to the ACHR on the measures undertaken to enforce the rights and freedoms set forth in the Charter. The Committee is composed of 7 members (in their personal capacity) who are elected through secret ballot by the State parties. The elected members must be highly experienced and efficient and should work impartially and conscientiously. The AHRC shall not include more than one national from the same State party who may be re-elected only once with due regard to the principle of rotation. The members of AHRC shall be elected for a 4-year term, while the mandate of three members elected in the first election, who are chosen by lot, shall be terminated after two years.

The ACHR stipulates that the State parties shall ensure that members of AHRC enjoy immunity which is required and necessary to protect them against any form of harassment or moral or material pressures or prosecution due to their stances or statements they make while exercising their mandate as members in the AHRC.

Each State party shall submit its first report to the AHRC within one year from the date on which the ACHR enters into force and a periodic report every three years. The AHRC may request from State parties additional information relating to the implementation of the ACHR.

The AHRC shall provide State parties with the guidelines on the form and content of the reports in order to ensure that they are prepared in a unified and comprehensive manner that would sufficiently explain the human rights situation in State parties and the extent to which it is consistent with the provisions of the ACHR.

After receiving the reports from the States parties, the Secretary-General of LAS shall refer them to the AHRC in order to study and examine these reports and to prepare its observations thereon prior to its discussion with the concerned State party.

The discussion with the concerned State party shall be with its official delegation that represents it, the AHRC shall express its observations and recommendations in accordance with the provisions and goals of the ACHR.

The AHRC's reports, concluding observations and recommendations are considered public documents that the AHRC shall widely disseminate. The ACHR shall refer, through the Secretary-General of the LAS, an annual report containing its observations and recommendations to the Council of LAS.

The ACHR shall hold its meetings periodically to follow-up the human rights situation in the State parties and to consider their reports. The Committee may also hold extraordinary meetings in order to discuss any developments.

● وافق مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة بموجب قراره رقم 270 الصادر بتاريخ 2004/5/23 في دورته العادية رقم 16 على إصدار الميثاق العربي لحقوق الإنسان.

● دخل الميثاق حيز النفاذ اعتباراً من تاريخ 2008/3/15 بعد شهرين من تاريخ ايداع وثيقة التصديق السابعة لدى الامانة العامة لجامعة الدول العربية إعمالاً للفقرة 2 من المادة 49 منه. وهذه الدول هي: الأردن، الإمارات، البحرين، سوريا، فلسطين، ليبيا، الجزائر.

● يتألف الميثاق من ديباجة وأربعة أقسام تضم 53 مادة تشمل كافة حقوق الإنسان المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية بالإضافة إلى آلية عمل الميثاق المتمثلة بلجنة حقوق الإنسان العربية.

● أنشأت لجنة حقوق الإنسان العربية (لجنة الميثاق) للنظر في تقارير الدول الأطراف بشأن التدابير التي اتخذتها لإعمال الحقوق والحريات المنصوص عليها في هذا الميثاق. وتتألف اللجنة من سبعة أعضاء (بصفتهم الشخصية) تنتخبهم الدول الأطراف في الميثاق بالاقتراع السري على ان يكونوا من ذوي الخبرة والكفاءة العالية ويعمل هؤلاء بكل تجرد ونزاهة، ولا يجوز أن تضم اللجنة أكثر من شخص واحد من مواطني الدولة الطرف في الميثاق، ويجوز إعادة انتخابه مرة واحدة فقط، مع مراعاة مبدأ التداول. علماً بان أعضاء اللجنة ينتخبون لمدة اربع سنوات على ان تنتهى ولاية ثلاثة من الأعضاء المنتخبين في الانتخاب لأول مرة بعد عامين ويحددون عن طريق القرعة.

● أوجب الميثاق على الدول الأطراف التعهد بأن تضمن لأعضاء اللجنة الحصانة اللازمة والضرورية لحمايتهم ضد أي شكل من أشكال المضايقات أو الضغوط المعنوية أو المادية أو المتبايعات القضائية بسبب مواقفهم أو تصريحاتهم في إطار قيامهم بمهامهم كأعضاء في اللجنة.

● على كل دولة طرف في الميثاق تقديم أول تقرير لها إلى اللجنة خلال سنة من تاريخ دخول الميثاق حيز التنفيذ، ثم تقريراً دورياً كل ثلاثة أعوام، ويجوز للجنة أن تطلب من الدول الأطراف معلومات إضافية ذات صلة بتنفيذ الميثاق.

● تقوم اللجنة بتزويد الدول الأطراف بالمبادئ الاسترشادية والتوجيهية الخاصة بشكل ومضمون التقرير، ضماناً لإعداده بأسلوب موحد ومتكامل مما يساعد في الحصول على صورة شارحة ومتكاملة لحالة حقوق الإنسان في الدولة ومدى توافق ذلك مع أحكام الميثاق.

● يتولى الأمين العام لجامعة الدول العربية بعد تسلمه التقارير من الدول إحالتها إلى اللجنة للنظر فيها، لتقوم اللجنة بدراسة وفحص تلك التقارير، وإعداد ملاحظاتها الفنية بشأنها تمهيداً لمناقشتها.

● تجري المناقشة مع الدولة المعنية من خلال وفد رسمي يمثلها حيث تقوم اللجنة بإبداء ملاحظاتها وتقديم التوصيات تطبيقاً لأحكام وأهداف الميثاق.

● تعتبر تقارير اللجنة وملاحظاتها الختامية وتوصياتها ووثائق علنية تعمل اللجنة على نشرها على نطاق واسع. كما تحيل اللجنة تقريراً سنوياً يتضمن ملاحظاتها وتوصياتها إلى مجلس جامعة الدول العربية عن طريق الأمين العام.

● تعقد اللجنة اجتماعاتها بشكل دوري لمتابعة حالة حقوق الإنسان ودراسة تقارير الدول الأطراف، كما تعقد اجتماعات استثنائية لمناقشة ما يستجد من أعمال وتطورات.